الجمهورية اللبنانية
رئاسة مجلس الوزراء
الأمانة العامة

رقم المحضر: ٩١
رقم القـــرار: ١
ســنـــــــة: ٢٠٢٤

من محضر جلسة مجلس الوزراء

المُنعقدة في: السراي الكبير **يوم:** الثلاثاء **الواقع في:** ٢٠٢٤/١٢/١٧

الموضوع: عرض تقريرين للهيئة الوطنية للمفقودين والمخفيّين قسراً وللجنة مُعالجة قضية اللبنانيين المُعتقلين في سوريا بموضوع المفقودين والمَخفيّين قسراً والمُعتقلين في السجون السورية.

المستندات:
- القانون رقم ١٠٥ تاريخ ٢٠١٨/١١/٣٠ (المفقودين والمخفيين قسراً).
- المرسوم رقم ٦٥٧٠ تاريخ ٢٠٢٠/٧/٣ وتعديلاته (تشكيل الهيئة الوطنية للمفقودين والمخفيين قسراً).
- قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم ٤٣ تاريخ ٢٠٠٥/٦/٢٠ (تأليف لجنة لمعالجة قضية اللبنانيين المعتقلين في سوريا).
- كتاب وزارة العدل رقم ٣٠٤٦/ق تاريخ ٢٠٢٤/١٢/١٢ ومرفقاته.
- كتاب الهيئة الوطنية للمفقودين والمخفيين قسراً رقم ٢٠٢٤/٤٠ تاريخ ٢٠٢٤/١٢/١١ الذي عرضه السيّد رئيس مجلس الوزراء.

إطّلع مجلس الوزراء على الموضوع والمُستندات المذكورة أعلاه،

وقد تبيّن منها أنَّه بتاريخ ٢٠٠٥/٦/٢٠ صدر عن رئيس مجلس الوزراء القرار رقم ٤٣، الذي قضى بتشكيل لجنة مُعالجة قضية اللبنانيين المُعتقلين في سوريا (في مرحلة أولى) وتألفت من القاضي جوزف معماري رئيساً وعضوية القاضي جورج رزق وممثل عن قوى الأمن الداخلي وأمين للسر، واستمرّ عملها لغاية العام ٢٠١١ حيث توقف قسراً بسبب الأوضاع السائدة حينها،

وتبيَّن أنَّه بتاريخ ٢٠١٨/١٠/٢٢ (في مرحلة ثانية) تجدّدت اللجنة وتألّفت من القاضي زياد أبو حيدر رئيساً وعضوية القاضي جورج رزق وممثل عن وزارة الدفاع الوطني وممثل عن وزارة الداخلية والبلديات وأمين للسر،

وتبيَّن أنَّه بتاريخ ٢٠٢٢/٥/٩ (في مرحلة ثالثة) تقرَّر تمديد عمل اللجنة وطرأ تعديل على القرار مرتين، الأوّل في ٢٠٢٤/٨/٣٠ والثاني في ٢٠٢٤/١١/١٩،

رقم المحضر: ٩١

رقم القـــرار: ١

تاريخ القرار: ٢٠٢٤/١٢/١٧

وتبيَّن أنَّ اللجنة عرضت ما قامت به في كل مرحلة من المراحل المذكورة أعلاه،

وتبيَّن أنَّه بتاريخ ٢٠٢٤/١٢/٩ عقدت اللجنة اجتماعاً عرضت فيه التطورات الأخيرة في سوريا وما يتم تداوله عبر وسائل الإعلام ومواقع التواصل الإجتماعي عن قضية المُعتقلين اللبنانيين المُحررين من السجون السورية وقرَّرت ما يلي:

١- تسطير كتب إلى كل من قائد الجيش ومدير عام الأمن العام ومدير عام الأمن الداخلي ومدير عام أمن الدولة لتزويد اللجنة بكافة المعلومات المتوافرة لديهم عن المُعتقلين المُحررين والذين دخلوا إلى لبنان، وتمّ الأمر،

٢- توجيه كتاب بواسطة وزير الإعلام إلى وسائل الإعلام التي تداولت بموضوع المُعتقلين اللبنانيين المُحررين من السجون السورية لبيان مصدر معلوماتهم، وتمّ الأمر،

٣- تكليف عضو اللجنة العميد علي طه التحري عن كل مُعتقل ومُحرر وصل إلى لبنان والتواصل معه تمهيداً للاستماع إلى إفادته،

٤- إبقاء جلسات اللجنة مفتوحة لمتابعة التطورات،

وتبيَّن أنَّه بتاريخ ٢٠٢٤/١٢/١١ استمع عضو اللجنة القاضي جورج رزق إلى كلّ من المُعتقل المُحرّر سهيل جوزف الحموي وإلى شقيق المعتقل كامل عبد الكريم الفتى الرائد بسام الفتى وإلى شقيق المُعتقل حازم حوران العلي المدعو عصام حوران العلي، ولم يتمكن من استماع المُعتقل المُحرر محمد وهيب المرعبي لعدم حضوره بسبب دخوله المستشفى وفقاً لما أعلم اللجنة به،

وتبيَّن أنَّه بالتاريخ نفسه، أي بتاريخ ٢٠٢٤/١٢/١١، عقدت اللجنة إجتماعها الثالث واستمعت من القاضي رزق عما ورد في إفادة المستمع إليهم وتمَّ تكليف عضو اللجنة القاضي رزق الاستماع إلى كل مُعتقل يتم دعوته للحضور إلى مركزها كما زوَّد العميد طه اللجنة، وبنتيجة التقصي، أسماء عدد من المُعتقلين المُحررين من السجون السورية والذين سيتمّ دعوتهم للإستماع إليهم، كما قرَّرت اللجنة دعوة السيّد علي أبو دهن رئيس جمعية المُعتقلين اللبنانيين في السجون السورية للإستماع إليه وأبقت اللجنة جلساتها مفتوحة،

وتبيَّن أنَّ الهيئة الوطنية للمفقودين والمخفيين قسراً شكَّلت من بين أعضائها خلية أزمة داخلية مهمتها مُتابعة ملف المُحرّرين من السجون السورية، وأبقت على اجتماعاتها وقنوات تواصلها مفتوحة طيلة هذه الفترة،

رقم المحضر: ٩١

رقم القـــرار: ١

تاريخ القرار: ٢٠٢٤/١٢/١٧

وتبيَّن أنَّ الهيئة أطلقت خط ساخن لتلقي إتصالات الأهالي وذوي المفقودين، وجمع البيانات الأولية، والتحقّق من البيانات المتداولة في وسائل الإعلام ووسائل التواصل الإجتماعي،

وتبيَّن أنَّ الهيئة أطلقت حملة تواصل وتنسيق مع جمعيات ومنظمات المجتمع المدني المعنية بقضية المفقودين والمخفيين قسراً، خاصة لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان،

وتبيَّن أنَّ الهيئة اجتمعت بلجنة المُعتقلين اللبنانيين في السجون السورية المُشكَّلة بموجب القرار رقم ٤٣ تاريخ ٢٠٠٥/٦/٢٠ وتعديلاته حيث جرى التداول بولاية هذه اللجنة، وتمَّ التأكيد على أنَّ ولاية الهيئة الوطنية هي أشمل لجهة تشكيلها بموجب قانون بخلاف اللجنة المُشَكَّلة بقرار في وقت سابق على صدور القانون رقم ٢٠١٨/١٠٥، وبالتالي أصبحت ولاية اللجنة ضمناً هي ضمن ولاية الهيئة الوطنية؛ وتمَّ التوافق على التعاون في هذه المرحلة، وطلبت الهيئة تسليمها كافة البيانات والتقارير والمستندات التي بحوزتها، فأشارت اللجنة أنَّ كافة البيانات والتقارير تمَّ إيداعها من قِبَل اللجنة لدى رئاسة مجلس الوزراء،

وتبيَّن أنَّ الهيئة تتحضَّر، بإنتظار تسمية أعضاء لجنة طوارئ حكومية وتشكيلها أصولاً، للقيام بالعمل التنسيقي اللازم من خلال جمع كافة الجهود والإمكانات المتوفّرة لدى مختلف الجهات المُمثلة في هذه اللجنة الحكومية، والإستحصال منها على كافة البيانات والتقارير ذات الصلة المتوفّرة لديها، وأنَّ الهيئة ستقوم بتنظيم اجتماعات وتشكيل لجان فرعية مُتخصصة من أجل تحديد المُهمات المطلوبة من كل من هذه الجهات من أجل مُتابعة الملف ومواكبة المُفرج عنهم وتأمين الرعاية الصحية والإجتماعية والأمنية لهم، كما تأمين الدعم لأهالي المفقودين والمخفيّين قسراً المَعنيّين بهذه المرحلة،

وتبيَّن أنَّ الهيئة تعمل على تشكيل فرق عمل ميدانية من أجل إجراء زيارات ومقابلات مع الأشخاص المُفرج عنهم والعائلات التي توفَّرت لديها مُعطيات جديّة تتعلَّق بمصير مفقوديهم،

وتبيَّن أنَّ الهيئة قامت بالتواصل والتنسيق مع البعثة الدولية للصليب الأحمر، حيث طلبت الهيئة تسليمها البيانات المتوافرة لدى البعثة بخصوص المفقودين والمخفيّين قسراً في سوريا، وإستطلاع واقع وطبيعة ووتيرة عملها في سوريا، وقد تمَّ الإتفاق على متابعة التنسيق بين البعثة الدولية والهيئة، وستقوم البعثة بتزويد الهيئة بالبيانات والمعلومات المُتعلّقة بالكشف عن مصير المفقودين والمخفيّين قسراً في سوريا من بين تلك التي ترد إلى البعثة عبر إتصالات الخطّين الساخنين اللذين أطلقتهما البعثة في سوريا،

رقم المحضر: ٩١

رقم القـــرار: ١

تاريخ القرار: ٢٠٢٤/١٢/١٧

وتبيَّن أنَّه في الإجتماع مع لجنة حقوق الإنسان النيابية طلبت الهيئة إحترام مرجعيّتها القانونية بقضيّة المفقودين والمخفيّين قسراً وفقاً لأحكام القانون رقم ٢٠١٨/١٠٥، كما طلبت من اللجنة المساعدة والدعم في تمكين الهيئة ودعمها من خلال عدم زجّها بالصراعات السياسية، ورفدها بالموارد اللازمة، وإحترام استقلاليتها وولايتها الإنسانية وسياسة حماية البيانات الشخصية المُتعلّقة بالمفقودين والمخفيّين قسراً،

وتبيَّن أنَّ اللجنة تُعِدّ لتنظيم مؤتمر صحافي يوم الجمعة بتاريخ ٢٠٢٤/١٢/١٣ لكي تقوم بإطلاق خطة التواصل الخاصة بهذا الملف ودعوة كافة الجهات إلى التعاون والتنسيق مع الهيئة، وإعطائها كافة البيانات المتوفّرة لديها،

لذلك، فإنَّ الهيئة الوطنية للمفقودين والمخفيّين قسراً ترفع الموضوع إلى السيّد رئيس مجلس الوزراء مُقترحةً الموافقة على ما يلي:

١- مُتابعة موضوع تشكيل لجنة طوارئ حكومية لمتابعة قضيّة المُحررين من سوريا، وحثّ الجهات المعنيّة من أجل الإسراع في تسمية مندوب عن كلٍّ منها للتنسيق مع الهيئة.

٢- تسليم الهيئة كافة البيانات المتوافرة لدى رئاسة مجلس الوزراء ذات الصلة بقضية المفقودين والمخفيّين قسراً، لا سيّما التقارير والمُراسلات والمُستندات والبيانات المُرتبطة بعمل لجنة المُعتقلين اللبنانيين في السجون السورية المُشار إليها أعلاه، وغيرها من اللجان التي أُنشئت سابقاً لمعالجة قضية المفقودين والمخفيّين قسراً.

٣- حثّ كافة الوزارات والإدارات والأجهزة الرسمية من أجل تسليم الهيئة البيانات المتوافرة لديها عن المفقودين والمخفيين قسراً، وتسهيل عملها من خلال إصدار تعميم من قِبَل رئاسة مجلس الوزراء بهذا الشأن.

٤- توفير الدعم المادي بشكل استثنائي وطارئ للهيئة من أجل تمكينها من القيام بمهامها والتعامل مع الواقع الراهن، لا سيّما لجهة تلقي الإتصالات وإجراء زيارات ميدانية، واستقبال البيانات وحفظها وحمايتها وتحليلها، وتقديم الرعاية الأوّلية للمفقودين والمخفيّين قسراً المُفرج عنهم فضلاً عن مواكبة أهالي المفقودين والمخفيّين قسراً بشكل عام.

٥- توفير مُتطلبات عمل الهيئة وتعزيز مواردها من خلال:

- تأمين مقر مناسب يراعي خصوصية الهيئة الوطنية للمُفقودين والمُخفيين قسراً ومهمّتها الإنسانية.
- رفد الهيئة بالعناصر البشرية اللازمة والضرورية لعملها، وذلك من خلال ملء الوظائف الأساسية.

وإنّ السيّد رئيس مجلس الوزراء يعلرض الموضوع على مجلس الوزراء لاتخاذ القرار المناسب بهذا الشأن.

رقم المحضر: ٩١

رقم القـــرار: ١

تاريخ القرار: ٢٠٢٤/١٢/١٧

بنـــاءً عليـــه،

وبعـــد المُداولـــة،

أخذ المجلس علماً بتقريري الهيئة الوطنية للمفقودين والمخفيّين قسراً ولجنة مُعالجة قضية اللبنانيين المُعتقلين في سوريا بموضوع المفقودين والمَخفيّين قسراً والمُعتقلين في السجون السورية، وطلب إليهما تكثيف إجتماعاتهما وإتصالاتهما لإنجاز المُهمة المطلوبة منهما بالسرعة المُمكنة.

القاضي محمود مكيّه

أمين عـام مجلس الـوزراء

يُبلّغ لجانب كلّ من:

- رئاسة مجلس الوزراء
- الهيئة الوطنية للمفقودين والمخفيين قسراً
- لجنة معالجة قضية اللبنانيين المعتقلين في سوريا
- السادة الوزراء
- كافة الوزارات والمؤسسات العامة والبلديات واتحاداتها
- المديرية العامة لرئاسة الجمهورية
- المديرية العامة لرئاسة مجلس الوزراء
- مؤسسة المحفوظات الوطنية
- مركز المعلوماتية
- المحفوظات